عن أي ديمقراطية تتحدثون - 15 - من الرعايا إلى المواطنين

09-1-2005

إنّ المواطنة ليست فقط اكتساب حقوق شكلية وممارستها بصفة عابرة وظرفية، وإنما مساهمة فعلية ومتواصلة في أخذ القرار وتنفيذه وتقييمه كلّ في مستواه: العامل في مصنعه، التلميذ في مدرسته، عضو الجمعية في جمعيته، نائب البلدية والبرلمان في مؤسسته، الوزير في حكومته..... الخ .

بقلم د . منصف المرزوقي

لنحاول الآن التعرّف على الوضعية الحقيقية للناس داخل النظام الاستبدادي انطلاقا من هذه الرؤيا. وسنكتشف أن كل واحد منا ينتمي ضرورة إلى إحدى ثلاث مجموعات:

- الممنوعون من المواطنة الفعلية وهم أغلبية الناس المحرومون من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنصوص عليها في الإعلان.
- المتصدون للمواطنة الفعلية وهم بالأساس أهل النظام وأعوانهم من أهل الدولة.
- المطالبون بالمواطنة الفعلية، وهم الأقلية الواعية المسيّسة، ويجوز تسميتهم بالمواطنين تحت التأسيس.

وفي آخر المطاف فإنه لا وجود للمواطنة أصلا في هذا النظام، فأهل النظام والدولة أنفسهم عبيد المستبدّ والمستبدّ ليس المواطن الأوّل لأنه لا وجود لمواطن ثاني وثالث الخ.

لنتوقف عند بعض خصائص "المواطنين في طور التأسيس" لأنهم حملة مشروع النظام الديمقراطي ومنطلقه. هم من يحتدّ عندهم الوعي بخطورة انتهاكات حقوقهم وينتقلون من الوعي بالمنكر إلى إرادة وضع حدّ له. يتطور المواطنون تحت التأسيس كميا عندما يستطيعون توسيع دائرتهم تدريجيا بزرع بذور التمرّد عند الرعايا. هم يتطورون نوعيا عندما يصبح شعارهم "حقوقنا نمارسها ولا نطالب بها". وقد تبلور هذا الشعار في تونس سنة 1998 عندما تأسس المجلس الوطني للحريات وقرّر متابعة أعماله بصفة علنية رغم منع السلطات له. وقد تواصل العمل بهذا الموقف عبر تأسيس العديد من المنظمات المدنية، منها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، بالرغم من قانون الجمعيات الاستبدادي وخروج هؤلاء المواطنين تحت التأسيس للشارع، ورفض بعضهم المثول أمام القضاء المستغلّ، والدعوة الصريحة لمقاطعة انتخابات التهريج الرخيص والتزييف المضحك الذي كان الاستبداد يموّه به على الشعب ليعطي شكلا انتخابيا ديمقراطيا للبيعة القديمة.

يبقى المواطنون تحت التأسيس أقلية داخل النظام الاستبدادي...وحتى داخل النظام الديمقراطي عند استتبابه إذا نجحوا في قلب نظام الحكم وتسلّم مقاليد الأمور. ولأن هذه هي الوضعية التي تنتظرنا إذا نجحنا في كل بداية نظام الديمقراطي، فلا بدّ من التوقف عندها مطوّلا.

بداهة لا يؤدي انتصاب مثل هذا النظام، بما هو قوانين ومؤسسات موضوعة فوق الفراغ، إلى تغيّر جذري. ففي ظلّه لا تنقلب وضعية الرعايا فيصبحوا مواطنين بين عشية وضحاها. هو سيوفّر حقّا الإطار التشريعي الضامن قانونا للحقوق والحريات، لكن هذا الإطار شرط ضروري ولكنه غير كاف. هولا يخلق المواطنة وإنما يكفّ عن منعها. إنّ المواطنة ليست فقط اكتساب حقوق شكلية وممارستها بصفة عابرة وظرفية، وإنما مساهمة فعلية ومتواصلة في أخذ القرار وتنفيذه وتقييمه كلّ في مستواه: العامل في مصنعه، التلميذ في مدرسته، عضو الجمعية في جمعيته، نائب البلدية والبرلمان في مؤسسته، الوزير في حكومته..... الخ .

لنحلّل طبيعة المجتمع المتحرّر لتوّه من الاستبداد. هو ما زال مهيكلا كالآتي:

- شريحة واسعة جدّا من النّاس تعاني من الخصاصة والحرمان والجهل والتضليل ولا تستطيع رفع أنفها عن المشاكل اليومية للحياة. إن مطالبتها بالمشاركة في الشأن العام من موقع الإدراك والجدارة، بمثابة مطالبة الكسيح بالتفوق في رياضة الغولف.
- شريحة هامّة من الناس اكتسبت مستوى معيشي وتعليمي كاف للمشاركة الفعالة في الحياة العامّة ولكنها غير معنية بمثل هذه المشاركة لطول تشبعها بقيم وعادات الاستبداد أو لسيطرة النظرة الفردية أو لسبب شخصي ما مثل المرض والعزلة.
- شريحة متواضعة هي قدماء المواطنين تحت التأسيس ومن التحق بهم، وتنقسم إلى تيار يضطلع بكامل حقوقه - واجباته وآخر بدأ تهيكله كأرستقراطية جديدة، إما داخل هياكل الدولة الديمقراطية وإما في دنيا الأعمال.

ومن نافلة القول إن هذه التركيبة لا تختلف داخل الديمقراطيات العريقة إلا في نسب المنتمين لهذه الشريحة أو تلك دون أن يؤدي التطور الديمقراطي لا إلى اختفاء العاجزين عن رفع الأنف عن مشاكل البقاء على قيد الحياة، أو غير المبالين، أو الساعين إلى إعادة شكل أو آخر من الأرستقراطية.

كيف يمكن الانتقال في أسرع وقت من "جملكية" الرعايا إلى جمهورية المواطنين لا لشيء إلاّ لأنّ تكاثر عددهم هو أكبر درع لحماية النظام الديمقراطي من أخطار الداخل والخارج؟

من سيقوم بعملية توسيع قاعدة الديمقراطية بما هي شرط بقائها وسبب وجودها؟ كيف سيتمّ "تعبئة" أكبر عدد من المواطنين علما أنه لا يمكن أن يشمل كلّ أفراد المجتمع مهما حاولنا؟

من البديهي أنّ "التعبئة" ليس فردا أو مجموعة تبشيرية، وإنّما تضافر الإرادة السياسية والظروف الموضوعية التي ترفع في مجتمع ما نسبة المتحرّرين من الجوع والجهل والتضليل.

لنعدّد السياسات الضرورية التي يجب على النظام الديمقراطي انتهاجها لخلق اكبر عدد ممكن من المواطنين في أسرع وقت حفاظا على وجوده قبل كلّ أي اعتبار آخر، علما وأنها سياسات صعبة معقّدة ولا تأتي أكلها إلا بعد سنين وعقود طويلة، تبقى إنّانها الدولة

الديمقراطية مهدّدة.
إنه من الضروري وضع الإطار التشريعي العامّ لضمان ممارسة كل الحريات الفردية والجماعية دون قيود أو شروط باستثناء تلك التي تتعارض مع ممارسة هذه الحريات.
كما يجب جعل تطوير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتحرير أكبر عدد ممكن من عبودية الحاجة الماسّة، المحور الأساسي لسياسته مما يعني القطع الجذري مع فلسفة الليبرالية وبرامجها.
ثمّة الاستعمال الذكيّ لسلاح الإعلام. يجب أن ننطلق دوما من قناعة بوجود حسّ مرهف عند الناس بخصوص من يحترمهم ومن "يستبلههم". هكذا نستطيع منازلة الإمبراطوريات الإعلامية بإعلام راقي نزيه وتعددي يمكن المواطنين تحت التأسيس من أدوات النقد والتحليل لفهم عمليات التضليل التي يتعرضون لها دوما بتسليط الأضواء على ما يقع في كواليس المال والسياسة والمخابرات ....والإعلام نفسه.
لننبّه هنا، علما وأن أمتنا ما زالت غير معنية كثيرا بالأمر، إلى الدور الهائل الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال الحديثة في تبادل الخبرات والتشاور السريع لأخذ القرار الجماعي. ومما لا شكّ فيه أن هذه الوسائل ستلعب دورا متعاظما قد يغيّر بصفة جذرية من الطقوس الديمقراطية وربما حتى من التمثيل. إن خلق الشبكات من بين الطرق الكثيرة التي يجب استكشافها واستغلالها أحسن استغلال فالتكنولوجيا التي تستعملها الأرستقراطيات المخفية للمراقبة والسيطرة قادرة على أن تفتح لنا أبواب الحرية بنفس الفعالية.
ثمّة بالطبع دور التربية والتعليم على أن نتذكّر أن المدرسة ليست مكانا لغسل الأدمغة وحشوها بقيم الماسك المؤقت للسلطة. هي المكان الذي يجب أن يعكس وفاقا قيميا بين الحداثة الممثلة في القيم الإجرائية لحقوق الإنسان والقيم الروحية للدين . لا يجب أن نغالي أيضا في مردود هذا التعليم إذا كان جزيرة معزولة، فالقيم التي تدرس في المعاهد لا مستقبل لها إن لم تجد صداها وإن لم تكن هي أيضا صدى ما يحدث في المجتمع. إن هذا القانون هو ما جرّبه الاستبداد في تونس عندما فرض تدريس "حقوق الإنسان" في مجتمع كان ينوء بثقل الانتهاكات العديدة لها، فلم يلبث التلاميذ اكتشاف الخديعة لتصبح مثل هذه الدروس مسخرة في الأسلوب ومن حيث النتيجة ضمادة على جرح في ساق من خشب كما يقول الفرنسيون. معنى هذا أن تربيتنا على حقوق-واجبات الإنسان في المدرسة يجب أن تتماشى مع ممارسة الحريات خارجها ومشاركة العائلة وأجهزة الإعلام والشخصيات الاعتبارية في خلق مناخ عامّ يسهّل على الطفل التشبع بالقيم وتعديل مواقفه وتصرفاته على ضوءها. تبقى المشاكل العملية ومنها أن مثل هذه التربية لا علاقة لها بدروس التربية المدنية المملة في أقسام مكتظّة يسخر فيها التلاميذ من أستاذ فقير مرهق مكلّف بمدح النظام الديمقراطي. إنها تربية ترتكز على المشاركة وتحريك مشاعر التلميذ، وهو يكتشف ظاهرة التعذيب عبر شهادة المعذبين الموثقة في شرائط سمعية وبصرية وظاهرة الفساد والغشّ الإعلامي والتمييز ضدّ النساء أو الأقليات عبر ملفّات الساعة التي تعرضها شاشات التلفزيون.
لا بدّ أيضا للتربية على المواطنة أن تكون مسؤولية مشتركة بين موادّ مختلفة مثل التاريخ والأدب والتربية الدينية وأن تتواصل بتعقيد متصاعد حتى مستوى التعليم العالي. وثمة إمكانيات أخرى لتنمية حسّ المواطنة وهو فتح مراكز الشأن العام على اختلاف مستوياتها مثل الجمعيات والبلديات والبرلمان والوزارات وحتى رئاسة الجمهورية أمام التلاميذ و الطلبة ...كمراكز تربّص وتدريب على المواطنة.
يبقى أن أهمّ مدرسة على الإطلاق هي المجتمع المدني. يمكن تعريف هذا الأخير أنه جملة المؤسسات السياسية والاجتماعية التي يفرزها تلقائيا المواطنون ولا تخضع للدولة ولو كانت الدولة الديمقراطية. فالمواطنة الحقيقية اليوم حتى في أعرق الديمقراطيات، لا تتبلور إلا عبر نسيج هائل ومتوسّع من جمعيات مدنية مستقلة تتولّد من حركية جامحة لا قبل لأحد بالتعرّض إليها أو التحكّم في مسارها. صدق من قال إن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن المافيات والجمعيات غير الحكومية والشركات.
إن هذا المجتمع المدني الذي يحرسه وينميه المواطنون هو الشرّ المطلق بالنسبة لاستبداد شعاره مقولة موسوليني الشهيرة "الدولة هي المجتمع ولا يوجد شيء خارجها". لكنه ليس بالضرورة الخير المطلق في ظلّ الديمقراطية التمثيلية التي تخشى استيلائه على صلاحياتها أو تضييق الخناق عليها بالمراقبة اللصيقة والمحاسبة الدقيقة. أمّا في الديمقراطية المتقدّمة فهو عنصر لا يتنافس مع الدولة وإنما يكمّلها خاصة في مستوى المهمّة الرئيسية لخلق المواطنين. لا ننسى كذلك أن مؤسساته هي المدرسة الأولى للتكوين المستمرّ والمجاني لإطارات الدولة الديمقراطية.
إنّه الفضاء الذي تنتقل فيه الممارسة الديمقراطية على سلّم هانس إلى أرفع درجة. أخيرا وليس آخرا، هو جزء هامّ في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن مصلحة الدولة أن تتعامل معه كما تتعامل الدولة الليبرالية مع الشركات أي بالتفويت لصالحه في كلّ ما يستطيع القيام به من خدمات، خاصة على المستوى المحلّي. إن النظام الديمقراطي في جنوب إفريقيا على سبيل المثال مرتبط بمعاهدات شراكة مع آلاف الجمعيات النشطة في مجال أطفال الشوارع والمعاقين والنساء ضحايا العنف المنزلي وإعادة إعمار هذا الحيّ القصديرى أو ذاك. وفي مثل هذا المستوى وهذا النوع من المشاكل يتضح ما للنسيج المدني من تفوق على بيروقراطية مكلفة وثقيلة الحركة أيا كان النظام السياسي.
لا بدّ إذن أن تشجّع الدولة الديمقراطية تكوين أغنى نسيج ممكن وبكلّ وسائل الدعم القانوني مثل الاعتراف الآلي بمجرّد تلقي الإعلام الكتابي والإعفاء من الرسوم على مقرات الجمعيات. لا ننسى أهمية الدعم الأدبي كتشريك الجمعيات الجدّية في كل مراكز القرار وتشجيع موظفيها على العمل المدني واعتبار مثل هذا العمل من عناصر الترقية .في كل الحالات يجب خلق جوّ جديد يعتبر العمل التطوّعي في المنظمات شرف يرفع ممارسه عمن لا يرفعون أنوفهم عن مشاغلهم الخاصة. كما يجب ألا تترك الدولة الديمقراطية الناشئة فرصة إلاّ وثمّنت فيها هذا الجهد عبر ما تملكه من وسائل التشريف.
تطرح هنا قضية الدعم المادّي. فالمجتمع المدني بحاجة إلى التمويل وليس فقط للتشجيع القانوني والمعنوي. لكن هذا الأخير أيا كان مصدره، قادر على قتل الاستقلالية والتطوّع وهما مصدر قوته وشرعيته. فإن كانت الدولة هي الممول، قد تنقلب علاقات الشراكة إلى علاقة التوظيف. بمرور الوقت تظهر تبعية لا تخفى عواقبها. أمّا إذا ترك التمويل للقطاع الخاصّ ، فالخطر أعظم حيث تستطيع الأرستقراطيات المخفية التحكم عن بعد في أكثر من شخص هامّ وهيئة واعدة وبرنامج مثير.
إن الإشكالية الحالية في النسيج الجمعياتي العالمي وخاصة في بلدان الجنوب، هو تنافسه على تمويل نادر ومؤهل شيئا فشيئا للتحكم فيه بصفة غير مباشرة. إن التمويل ليس هبة مجانية من قبل هيئات هلامية لا مطامح سياسية لها ولا أولويات. هي متابعة

مشاريع هذه الهيئات مثل البرلمان الأوروبي أو مؤسسة فورد. هذا ما يجبر الدولة الديمقراطية على التعامل بكثير من الحنكة مع معادلة صعبة. فيجب أن تمنع كل تمويل مشبوه دون السقوط في البارانويا، ويجب أن تموّل البرامج الجدية عبر صندوق مستقل تشرف عليه هيئة مشتركة من السلطة والمجتمع المدني ويجب أن تراقب "سوقا" ما زالت في بدايتها ومع ذلك بدأت تعجّ بالمتمعّشين وأحيانا باللصوص والمحتالين.

***

الحلقة المقبلة : عقل التأسيس.

www.moncefmarzouki.net